

Towards a Sustainable Recovery for Lebanon's Economy

Ricardo Hausmann, Ugo Panizza, Carmen Reinhart, Douglas Barrios, Clement Brenot,
Jesús Daboin Pacheco, Clemens Graf von Luckner, Frank Muci and Lucila Venturi

November 2023

نحو تعافي مستدام للاقتصاد اللبناني
يلخص هذا الملف باللغة العربية الاستنتاجات الرئيسية للتقرير الكامل الذي نشر باللغة
2023 الانجليزية في نوفمبر على [الرابط التالي](#)

ملخص تنفيذي

تُعَدُّ الأزمة الاقتصادية الحالية في لبنان من بين الأسوأ في التاريخ الحديث. فقد انهار الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٨٪ بالقيمة الحقيقية. وقد فقدت الليرة اللبنانية، التي كانت مثبتة بالدولار منذ عام ١٩٩٧، أكثر من ٩٨٪ من قيمتها في السوق السوداء. تخلفت الحكومة عن سداد ديونها، وأصبح المودعون غير قادرين على الوصول ألي أو التصرف في أموالهم المحتجزة في البنوك التجارية. يمثل الدين الموحد للقطاع العام، بما في ذلك ديون الحكومة ومطالبات البنوك التجارية على مصرف لبنان (بنك لبنان)، أكثر من سبع مرات الناتج المحلي الإجمالي الحالي. تدهور تقديم الخدمات العامة. باختصار، لبنان يمر بأزمة ديون، وأزمة مصرفية، وأزمة عملة، وانهيار في النمو. وبعد أربع سنوات من الأزمة، لا يزال الحل غير واضح.

نظرًا لتزايد تكلفة تأخير . وكل يوم يمر يزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها السكان الحل، نقترح استراتيجية لتعافي اقتصاد لبنان تتناول جميع أبعاد الأزمة مع الاعتراف بالحاجة إلى بدء التعافي الاقتصادي.

نقترح الانتقال بأسرع ما يمكن إلى نظام نقدي قائم على التدويلير الكامل. في سياق ضعف مصداقية السياسة الحالية ونظرًا لأن الاقتصاد والنظام المالي مدولران بالفعل إلى حد كبير، نعتبر التدويلير الرسمي البديل الأفضل للبنان حاليًا مقارنةً بالبدائل. فالبديل من حيث نظام سعر الصرف مرّن مع استهداف التضخم، في إقتصاد مدولر إلى حد كبير كلبنان، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المتغيرة وإلى وضع ماكرواقتصادي غير مستقر وهش، مما سيبطئ من التعافي.

بناءً على فهمنا لجذور الأزمة، نقترح إعادة هيكلة القطاع البنكي. يعود إفلاس النظام المصرفي التجاري إلى حقيقة أن الأصول الرئيسية للبنوك - ودائع الدولار في بنك لبنان - قد فقدت الجزء الأكبر من قيمتها بسبب إفلاس بنك لبنان نفسه. بدوره، يعتبر بنك لبنان مفلسًا لأن التزاماته بالدولار، التي تراكمت في الغالب خلال عملية تمويل القطاع العام، هي أضعاف أصوله بالدولار. ومع انخفاض

قيمة العملة، تحول هذا التباين بين قيمة الاصول والالتزامات إلى وضع سلبي كبير في حقوق الملكية. على الرغم من قوته في صك النقود (أي قدرته على إصدار العملة بالليرة اللبنانية)، فإن حجم التزاماته الصافية بالدولار مقارنة بحجم اصوله يجعل بنك لبنان مفلستًا.

نقترح حل إفلاس النظام المصرفي عن طريق تحويل، بأسرع ما يمكن، حوالي ٧٦ مليار دولار أمريكي من ودائع البنوك التجارية بالدولار في بنك لبنان إلى شهادات إعادة هيكلة مؤقتة. ستتألف هذه الشهادات من أدوات قانونية محلية جديدة ستمثل التزاما على الحكومة وليس على بنك لبنان. سيتم توزيع ٩٠% من هذه الشهادات على عملاء البنوك مقابل ودائعهم البنكية التجارية التي تتجاوز حدًا معينًا، والذي نقدره بشكل تقريبي بحوالي ١٠٠,٠٠٠ - ١٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. تشير هذه الأرقام إلى أن الودائع المتبقية في بنك لبنان والبنوك ستكون مدعومة من كامل الاحتياطيات الدولية ببنك لبنان.

نتيجة لهذه العمليات، ستمثل الميزانيات العمومية للبنوك التجارية جزءًا صغيرًا من حجمها قبل الأزمة. هذا يعني أن حقوق المساهمين القانونية المطلوبة ستكون قد قلت أيضًا. على الرغم من ذلك، من المحتمل أن تكون الحصة السهمية لنسبة كبيرة من البنوك أقل من نسبة رأس المال إلى الأصول المستحقة في اقتصاد مدولر، والتي نقدرها بحوالي ١٥%. نقترح أن يقدم بنك لبنان حقن رأس مال على شكل دين مرتبط لضمان أن يكون لدى جميع البنوك رأس مال كافٍ. سيتعين على مساهمي البنوك شراء قرض بنك لبنان بالقيمة الدفترية خلال عامين إذا أرادوا الاحتفاظ بالحصة السهمية الكافية بمؤسساتهم. وهذا سيترك البلاد مع نظام مصرفي أصغر كثيرًا، ولكن أكثر ملاءمة مالية واستقرارًا. سيخرج بنك لبنان أيضًا من هذه العملية بميزانية أكثر ملاءمة مالية واستقرارًا، على الرغم من صغرها، نظرًا لتقليل التزاماته بالدولار تجاه البنوك. نتيجة لذلك، سيكون الاقتصاد اللبناني في وضع يمكنه من بدء عملية التعافي وخاصة استعادة الوصول إلى قاعدة الودائع المتبقية. سيسمح ذلك للنظام المصرفي باستئناف العمليات الائتمانية المحلية، حتى لو استغرقت إعادة هيكلة الدين العام وقتًا أطول.

من خلال آلية شهادات إعادة الهيكلة المؤقتة، سيكون قد تم نقل الجزء الأكبر من الإفلاس من النظام البنكي إلى الحكومة. سيتم إعادة هيكلة الشهادات مع سندات اليورو والمطالبات الأخرى على الحكومة، وفقًا لبرنامج صندوق النقد الدولي. يجب أن تكون نسبة الخصم إلى عالية بما يكفي لجعل الدين مستدامًا، بعد أخذ الاقتراض الجديد سيكون ضروريًا لتمويل تعافي الاقتصاد في الاعتبار. من خلال هذه السلسلة من عمليات إعادة هيكلة الدين، سيكون الاقتصاد قد حل مشكلة الدين الزائد في النظام المصرفي وبنك لبنان والحكومة.

نقترح استهداف فائض أولي للموازنة المالية بنسبة ٣% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يمثل تحسنًا بنسبة ٦ نقاط مئوية عن العجز المقدر حاليًا. التعديل المالي المقترح تدريجي نظرًا لإيماننا بحاجة لبنان إلى التوازن بين الاحتياجات الفورية لإعادة الإعمار واستعادة الخدمات العامة والاحتياجات المتوسطة الأجل لخدمة الديون الناتجة. ستتطلب هذه الانتقالية تمويلًا

إضافيًا نقدره بحوالي ٨ مليارات دولار أمريكي وخصمًا من الديون القائمة بالإضافة إلى الشهادات المؤقتة التي نقدرها بشكل تقريبي بحوالي ٩٠٪-٨٢٪.

لجعل هذا البرنامج قابلاً للتنفيذ، ستحتاج الحكومة إلى تعزيز قاعدة إيراداتها. سيأتي جزء من زيادة الإيرادات من عملية كبح التضخم، والتي ستقضي على الآثار السلبية للتضخم على الحسابات المالية. سيساهم الإطار النقدي الجديد أيضًا بشكل آلي في زيادة الإيرادات، من خلال تغيير طريقة تقييم الرسوم الجمركية والضرائب الانتقائية وضريبة القيمة المضافة على الواردات. بالإضافة إلى ذلك، نقترح توسيع قاعدة ضريبة القيمة المضافة وزيادة نسبتها من ١١٪ إلى ١٥٪، فضلًا عن تعزيز الجهود لزيادة الضرائب على الدخل وتحصيل الضرائب.

ستمكن هذا الخطة لحل الأزمة الاقتصادية من تضيق الفجوة ما بين أداء الاقتصاد الحالي والنمو المحتمل، بالإضافة إلى تطوير محركات نمو جديدة. سيساهم التدويل الكامل، والحل السريع لأزمة البنوك واستئناف التسهيلات الائتمانية تدريجيًا، وتحسين الحسابات المالية، والحل النهائي لأزمة الديون في دعم التعافي الاقتصادي. سيتعين أن يتجاوز هذا التعافي استعادة الهيكل الاقتصادي السابق، الذي كان يفتقر إلى الحيوية، وأن يعتمد الاقتصاد بشكل متزايد على مصادر نمو جديدة استنادًا إلى الميزة النسبية المتطورة للبلاد. تشمل الميزة النسبية للبنان الصناعات ذات الإمكانيات الإنتاجية والتصديرية من منتجات الأغذية الزراعية المعالجة عالية الجودة، والأنشطة السياحية، وتوسع الخدمات التجارية المكثفة للمعرفة، واستغلال واستخدام موارد الغاز الطبيعي. في جميع هذه الجهود، سيلعب إدماج اللبنانيين بالخارج دورًا حاسمًا في خطة التعافي والنمو.

عن الجروث لاب

فريق الجروث لاب المتعدد التخصصات، بقيادة البروفيسور ريكاردو هاوسمان، يدفع حدود البحث في النمو الاقتصادي وسياسات التنمية. يعزز الجروث لاب البحث الأكاديمي حول طبيعة النمو الاقتصادي ويقوم بتنفيذ مشاريع تطبيقية محلية بالتعاون مع الحكومات على المستويات الدولية والمحلية بهدف فهم فرص النمو وكيفية اغتنامه.

قم بزيارة صفحتنا على الإنترنت من خلال الرابط التالي:

<https://growthlab.hks.harvard.edu/>